

يوسفُ القرضاوى

الحلال والحرام فى الإسلام

[١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م]

دارُ الحَيَاءِ الكُتُبِ العَرَبِيَّةِ
ميسى البابى الجلبى وشركاه

[الطبعة الأولى]
جميع الحقوق محفوظة

من الدستور الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ،
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ
الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ،
وَالْإِثْمَ ، وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ،
وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » . [قرآن كريم]

مقدمة

أبلغتني الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف ، رغبة مشيخة الجامع الأزهر أن أساهم في مشروع علمي يتضمن تأليف كتب أو كتيبات مبسطة تترجم إلى اللغة الإنجليزية، للتعريف بالإسلام وتعاليمه ، في أوروبا وأمريكا ، تبصرة للمسلمين هناك ، ودعوة لغير المسلمين .

والحق أن مشروع هذه الكتب والكتيبات مشروع نبيل الهدف ، جليل الشأن ، وكان من الواجب أن يتحقق منذ زمن بعيد . فالمسلمون في أوروبا وأمريكا لا يعرفون من الإسلام إلا أقل القليل ، وهذا القليل لم يسلم من المسخ والتشويه . ومن وقت قريب كتب إلينا صديق أزهرى مبعوث إلى ولاية من الولايات المتحدة يقول : إن معظم المسلمين في هذه الولاية يتكسبون من فتح البارات والتجارة في الخمر ، ولا يشعرون أن ذلك من أكبر المحرمات في الإسلام .

ويقول : إن الرجال المسلمين يتزوجون بمسيحيات ويهوديات - وربما بوثنيات - ويتركون بنات المسلمين يتعرضن لكساد ماحق ، ويفعلون ويفعلون ... وإذا كان هذا شأن المسلمين فما بالك بغير المسلمين ؟ إنهم لا يعرفون إلا صورة دميمة الوجه ، شائبة الخلقة عن الإسلام ورسول الإسلام ، وأتباع الإسلام . صورة تعمل الدعايات التبشيرية والاستعمارية المسمومة على تثبيتها وزيادة تشويهها ، باذلة في ذلك كل جهد ، سالكة كل سبيل . في الوقت الذي نحن فيه عن هذا غافلون . وفي غمرة ساهون .

أما وقد آن الأوان للبدء في هذا المشروع ، وتحقيق هذا الأمل الذي توجبه الدعوة إلى الإسلام ، وتلح في القيام به ، فإنها لخطوة مباركة جدية أن نحبي القائمين على رعايتها وتنفيذها في الأزهر وخارجه ، طالبين منهم المزيد من هذه العناية ، راجين لهم دوام التوفيق .

هذا وقد كان الموضوع الذي عهدت إلى إدارة الثقافة أن أكتب فيه هو : « الحلال

والحرام في الإسلام» وأوصت في كتابها إلى أن يراعى في الكتابة التبسيط ، وسهولة الإقناع ، والمقارنة مع الأديان والثقافات الأخرى .

وربما بدا موضوع « الحلال والحرام » سهلاً لأول وهلة ، ولكنه في الواقع صعب المرتقى ، فلم يسبق لمؤلف في القديم أو الحديث أن جمع شتات هذا الموضوع في كتاب خاص . ولكن الدارس يجد أجزاءه موزعة في أبواب الفقه الإسلامي كلها ، وبين ثنايا كتب التفسير والحديث النبوي .

ثم إن موضوعاً كهذا يضطر الكاتب أن يحدد موقفه من أمور كثيرة اختلف في حكمها علماؤنا القدامى ، واضطربت فيها وفي تعليقاتها آراء المحدثين .

وترجيح رأى على غيره في مسائل الحلال والحرام يحتاج إلى أناة وطول بحث ومراجعة ، بعد أن يتجرد الباحث لله في طلب الحق ، جهد الإنسان

وقد رأيت معظم الباحثين العصريين في الإسلام، والمتحدثين عنه يكادون ينقسمون إلى فريقين: فريق خطف أبصارهم بريق المدينة الغربية ، وراعهم هذا الصنم الكبير ، فتعبدوا له ، وقدموا إليه القرابين ووقفوا أمامه خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة : هؤلاء الذين اتخذوا مبادئ الغرب وتقاليده قضية مسلمة لاتعارض ولا تناقض ، فإن وافقها الإسلام في شيء هللوا وكبروا ، وإن عارضها في شيء وقفوا يحاولون التوفيق والتقريب ، أو الاعتذار والتبرير ، أو التأويل والتحريف ، كأن الإسلام مفروض عليه أن يخضع لمدينة الغرب وفلسفته وتقاليده . ذلك ما نلمسه في حديثهم عما حرم الإسلام من مثل : التماثيل واليانصيب والفوائد الربوية والخلوة بالأجنبية ، وتمرد المرأة على أنوثتها ، وتحلى الرجل بالذهب والحريير ... الخ ما نعرف . وفي حديثهم عما أحل الإسلام من مثل الطلاق وتعدد الزوجات .. كأن الحلال في نظرهم ما أحله الغرب والحرام ما حرمه الغرب . ونسوا أن الإسلام كلمة الله ، وكلمة الله هي العليا دائماً ، فهو يُتبع ولا يتبع ، ويعلو ولا يعلو ، وكيف يتبع الرب العبد ، أم كيف يخضع الخالق لأهواء المخلوقين ؟ « وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ » « قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ؟ قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ فِيهِنَّ »

يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى؟ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»
هذافريق. والفريق الثاني حمد على آراء معينة في مسائل من الحلال والحرام ، تبعا لنص أو عبارة
في كتاب ، وظن ذلك هو الإسلام، فلم يتزحزح عن رأيه قيد شعرة ، ولم يحاول أن يمتحن
أدلة مذهبه أو رأيه ، ويوازنها بأدلة الآخرين ويستخلص الحق بعد الموازنة والتحصيص .

فإذا سئل عن حكم الغناء أو الموسيقى أو الشطرنج أو تعليم المرأة أو إبداء وجهها وكفيها
أو نحو ذلك من المسائل، كان أقرب شيء إلى لسانه أو قلبه كلمة «حرام» ونسى هذا الفريق أدب
السلف الصالح في هذا، حيث لم يكونوا يطلقون الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعا . وماعدا ذلك
قالوا فيه : نكره ، أو لانبج ، أو نحو هذه العبارات .

وقد حاولت إلا أكون واحدا من الفريقين .

فلم أرض لديني أن آخذ الغرب معبودا لي ، بعد أن رضيت بالله ربا وبالإسلام ديننا ،
وبمحمد رسولا .

ولم أرض لعقلي أن أقلد مذهبا معيناً في كل القضايا والمسائل أخطأ أو أصاب ؛ فإن
المقلد - كما قال ابن الجوزي - «على غير ثقة فيما قلده فيه ، وفي التقليد إبطال منفعة العقل ؛ لأنه
خلق للتأمل والتدبر . وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة^(١)» .
أجل ، لم أحاول أن أقيد نفسي بمذهب فقهي من المذاهب السائدة في العالم الإسلامي .
ذلك أن الحق لا يشتمل عليه مذهب واحد . وأئمة هذه المذاهب المتبوعة لم يدعوا لأنفسهم
العصمة، وإنما هم مجتهدون في تعرف الحق ، فإن أخطأوا فلهم أجر، وإن أصابوا فلهم أجران .
قال الإمام مالك : كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا النبي ﷺ . وقال الإمام الشافعي :
رأيت صوابا محتملا للخطأ ، ورأيت غيري خطأ محتملا للصواب . وغير لائق بعالم مسلم يملك
وسائل الموازنة والترجيح أن يكون أسير مذهب واحد ، أو خاضعا لرأي فقيه معين . بل
الواجب أن يكون أسير الحجة والدليل . فاصح دليله وقويت حجته فهو أولى بالاتباع
وما ضعف سنده ، ووهت حجته فهو مرفوض مهما يكن من قال به ، وقديما قال الإمام علي
رضي الله عنه : لا تعرف الحق بالرجال ، بل اعرف الحق تعرف أهله .

(١) تليس إبليس ٨١

وقد حاولت أن أراعي ما طلبته إدارة الثقافة قدر ما استطعت فعنيت بالتدليل والتعميل والموازنة ، مستعينا بأحدث الأفكار العلمية والمعارف العصرية . وقد كان جانب الإسلام والحمد لله مشرقا وضاء يحمل الدليل الناصع ، على أنه دين الإنسانية العام الخالد « صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً »

والحلال والحرام معروف في كل أمة من قديم ، وإن اختلفوا في مقدار المحرمات ، وفي نوعها ، وفي أسبابها ، وكان الكثير منها مرتبطا بالمعتقدات البدائية والخرافات والأساطير . ثم جاءت الأديان السماوية الكبرى بتشريعات ووصايا عن الحلال والحرام ارتفعت بالإنسان من مستوى الخرافات والأساطير والحياة القبلية إلى مستوى إنساني كريم ، ولكنها كانت في بعض ما أحلت وحرمت مناسبة لعصرها وبيئتها ، متطورة بتطور الإنسان ، وتغير الأحوال والأزمان . فكان في اليهودية مثلا محرمات مؤقتة عاقب الله بها بني إسرائيل على بغيهم ، فلم تكن تشريعا قصد به الخلود ولهذا ذكر القرآن قول المسيح لبني إسرائيل : « وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَا حِلَّ لَكُمْ بِعُضِّ الدَّيْرِ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ »

فلما جاء الإسلام كانت البشرية قد بلغت أشدها ، وصلحت لأن ينزل الله عليها رسالته الأخيرة ، نغم تشريعه للبشر بشريعة الإسلام الشاملة الكاملة الخالدة . وفي هذا نقرأ قوله سبحانه بعد أن ذكر ما حرم من الأطعمة في سورة المائدة : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » .

وفكرة الإسلام في الحلال والحرام فكرة بسيطة واضحة . إنها جزء من الأمانة الكبيرة التي أبت السموات والأرض والجبال أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان . أمانة التكليف الإلهية واحتمال مسئولية الخلافة في الأرض ، تلك المسئولية التي على أساسها يثاب الإنسان ويعاقب ، ومن أجلها منح العقل والإرادة وبعث له الرسل ، وأنزلت الكتب ، فليس له أن يسأل : لم كان الحلال والحرام؟ ولم لم أترك طليق العنان؟ فهذا من تنمة الابتلاء الذي خص به المكلفون وتميز به هذا النوع من مخلوقات الله الذي ليس روحا خالصة كالملاك ، ولا شهوة خالصة كالبهيمة ، وإنما هو شيء وسط ، يستطيع أن يرتقى فيكون كالملائكة ، أو خيرا وأفضل ، وأن يهبط فيكون كالأنعام أو أضل سبيلا .

ومن جهة أخرى فإن الحلال والحرام يدور في فلك التشريع الإسلامي العام ، وهو تشريع قائم على أساس تحقيق الخير للبشر ، ودفع الحرج والعتت عنهم ، وإرادة اليسر بهم . يقوم على درء الفسدة وجلب المصلحة : مصلحة الإنسان كله : جسمه وروحه وعقله ومصلحة الجماعة كلها : أغنياء وفقراء وحكاما ومحكومين ، ورجالا ونساء . ومصلحة النوع الإنساني كله : بمختلف أجناسه وألوانه ، وفي شتى أقطاره وبلدانه ، وفي كل عصوره وأجياله .

فقد جاء هذا الدين رحمة إلهية شاملة لعباد الله في آخر طور من أطوار الإنسانية . وأعلن الله ذلك لرسوله فقال : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ » وقال رسوله : « إنما أنا رحمة مهداة » (١) .

وكان من آثار هذه الرحمة أن وضع الله عن هذه الأمة الخاتمة كل آصار التعنت والتشديد ، وأوزار الإباحية والتحلل ، التي أَدْخَاهَا الوثنيون والكتّابيون على الحياة ، فخرموا الطيبات وأحلوا الخبائث قال تعالى : « وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ : يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرِمُهُمُ الْخَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ » .

وكان دستور الإسلام في الحلال والحرام يتمثل في هاتين الآيتين اللتين صدرنا بهما هذا الكتاب « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ؟ » ... قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ ، وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

وبعد فاعتقد أن أهمية موضوع الحلال والحرام تجعل هذا الكتاب على صفه يسد فراغا في مكتبة المسلم الحديثة ويحل مشكلات كثيرة تعرض للمسلم في حياته الشخصية والأسرية

والعامة ويوجب على أسئلته الكثيرة : ماذا يحل لي ؟ وماذا يحرم عليّ ؟ وما حكمة تحريم هذا، وإباحة ذلك ؟

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أشكر لشيخة الأزهر وإدارة الثقافة الإسلامية مأولياني من ثقة باختياري للكتابة في هذا الموضوع البكر . وأرجو أن أكون بما كتبت قد أدت ضريبة الثقة ، وحققت الغرض المنشود .

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يرزقنا السداد في القول والعمل ، ويجنبنا شطط الفكر والقلم ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشداً : إنه سميع الدعاء .

يوسف القرضاوي

صفر ١٣٨٠ هـ
أغسطس ١٩٦٠ م



تعريفات

الحلال : هو المباح الذي انحلت عنه عقدة الحظر ، وأذن الشارع في فعله .

الحرام : هو الأمر الذي نهى الشارع عن فعله نهيا جازما ، بحيث يتعرض من خالف النهى لعقوبة الله في الآخرة ، وقد يتعرض لعقوبة شرعية في الدنيا أيضا .

المكروه: إذا نهى الشارع عن شيء ولكنه لم يشدد في النهى عنه فهذا الشيء يسمى « المكروه » وهو أقل من الحرام في رتبته ، وليس على مرتكبه عقوبة كعقوبة الحرام ، غير أن التماذى فيه ، والاستهتار به من شأنه أن يجرى صاحبه على الحرام .



الفصل الأول

مبادئ الإسلام في شأن الحلال والحرام

- الأصل في الأشياء الإباحة
- ما أدى إلى الحرام فهو حرام
- التحليل والتجريم حق الله وحده
- التجايل على الحرام حرام
- تحريم الحلال قرين الشرك بالله
- اتقاء الشبهات
- التحريم يتبع الخبث والضرر
- لا محاباة ولا تفرقة في المحرمات
- في الحلال ما ينفى عن الحرام
- الضرورات تبيح المحظورات

كان أمر الحلال والحرام كغيره من الأمور التي ضل فيها أهل الجاهلية ضلالاً بعيداً ، واضطربوا في شأنها اضطراباً فاحشاً فأحلوا الحرام الخبيث ، وحرّموا الحلال الطيب ، يستوى في ذلك الوثنيون وأهل الملل الكتابية .

وكان هذا الضلال يمثل الانحراف والتطرف في أقصى اليمين ، أو الانحراف والتطرف في أقصى اليسار .

ففي أقصى اليمين وُجدت البرهمية الهندية القاسية ، والرهبانية المسيحية العاتية ، وغيرها من المذاهب التي تقوم على تعذيب الجسد ، وتحريم الطيبات من الزرق ، وزينة الله التي أخرج لعباده . وقد بلغت الرهبانية المسيحية ذروة عتوها في القرون الوسطى ، وبلغ تحريم الطيبات أشده عند هؤلاء الرهبان الذين كانوا يعدون بالألوف ، حتى جعل بعضهم غسل الرجلين إثماً ، ودخول الحمام شيئاً يجلب الأسف والحسرة .

وفي أقصى اليسار وجد مذهب « مزدك » الذي ظهر في فارس ، ينادى بالإباحة المطلقة ويطلق العنان للناس ليأخذوا كل شيء ، ويستبيحوا كل شيء ، حتى الأعراض والحرمات المقدسة بالفطرة عند الناس .

وكانت أمة العرب في الجاهلية مثلاً واضحاً على اختلال مقاييس التحليل والتحريم بالنسبة للأشياء والأعمال .. فاستباحوا شرب الخمر وأكل الربا أضعافاً مضاعفة ، ومضارة النساء وعضلن وو .. وأكثر من ذلك أن شياطين الإنس والجن زينوا لكثير منهم قتل أولادهم وفلذات أ كبادهم ، فأطاعوهم . وخالفوا نوازع الأبوة في صدورهم كما قال تعالى :
وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ (٤)

وقد سلك هؤلاء الشركاء من سدنة الأوثان وأشباههم مسالك عدة في تزوين هذا القتل للآباء . فمنها اتقاء الفقر الواقع أو المتوقع . ومنها : خشية العار والاحتراز منه إذا كان المولود بنتاً . ومنها : التقرب إلى الآلهة بنحر الأولاد ، وتقديمها قرباناً إليها .

ومن العجب أن هؤلاء الذين استحلوا قتل أولادهم ذبحاً أو وأدا حرموا على أنفسهم كثيراً من الطيبات من حرث وأنعام ، والأعجب أنهم جعلوا هذا من أحكام الدين ، ففسبوه إلى الله تعالى حكماً وديانة ، فرد الله عليهم هذه النسبة المفتراة (وَقَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ - بَرَعْمِهِمْ - وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ، وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ ، سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ)^(١)

وقد بين القرآن ضلالة هؤلاء الذين أحلوا ما يجب أن يحرم ، وحرموا ما ينبغي أن يحل ، فقال : (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ . قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)^(٢)

جاء الإسلام فوجد هذا الضلال والانحراف في التحريم والتحليل ؛ فكان أول ما صنعه لإصلاح هذا الجانب الخطير من التشريع أن وضع جملة من المبادئ التشريعية ، جعلها الركائز التي يقوم عليها أمر الحلال الحرام ، فرد الأمور إلى نصابها ، وأقام الموازين القسط ، وأعاد العدل والتوازن فيما يحل وما يحرم . وبذلك كانت أمة الإسلام بين الضالين والمنحرفين - يمينا أو شمالا - أمة وسطا ، كما وصفها الله الذي جعلها ، خير أمة أخرجت للناس .

١ - الأصل في الأشياء الإباحة

كان أول مبدأ قرره الإسلام : أن الأصل فيما خلق الله من أشياء ومنافع ، هو الحل والإباحة ، ولا حرام إلا ماورد نص صحيح صريح من الشارع بتحريمه ؛ فإذا لم يكن النص صحيحا - كبعض الأحاديث الضعيفة - أو لم يكن صريحا في الدلالة على الحرمة ، بقى الأمر على أصل الإباحة .

وقد استدلل علماء الإسلام على أن الأصل في الأشياء والمنافع الإباحة ، بآيات القرآن الواضحة من مثل قوله تعالى « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعاً^(٣) » « وَسَخَّرَ

(٣) سورة البقرة : ٢٩

(٢) سورة الأنعام : ١٤٠

(١) سورة الأنعام : ١٣٨

لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ^(١)» « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً^(٢) » .

وما كان الله سبحانه ليخلق هذه الأشياء ويسخرها للإنسان ويمن عليه بها ، ثم يحرمه منها بتحريمها عليه . وكيف وقد خلقها له ، وسخرها له . وأنعم بها عليه ؟ وإنما حرم جزئيات منها لسبب وحكمة سندكرها بعد .

ومن هنا ضاقت دائرة المحرمات في شريعة الإسلام ضيقا شديدا ، واتسعت دائرة الحلال اتساعا بالغا . ذلك أن النصوص الصحيحة الصريحة التي جاءت بالتحريم قليلة جدا ، وما لم يجسئ نص بإباحته أو حرمة ، فهو باق على أصل الإباحة ، وفي دائرة العفو الإلهي .

وفي هذا ورد الحديث « ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال ، وما حرَّم فهو حرام . وما سكت عنه فهو عفو . فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئا ، وتلا « وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا »^(٣) .

وعن سلمان الفارسي^(٤) : سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء فقال : « الحلال ما أحلَّ الله في كتابه ، والحرام ما حرَّم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم »^(٥) فلم يشأ عليه السلام أن يجيب السائلين عن هذه الجزئيات ، بل أحالهم على قاعدة يرجعون إليها في معرفة الحلال والحرام ، ويكتفي أن يعرفوا ما حرَّم الله ، فيكون كل ما عداه حلالا طيبا .

وقال ﷺ . « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدد حدودا فلا تعتدوها ، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء . رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها »^(٦) .

(٢) سورة لقمان : ٢٠
(٤) رواه الحاكم وصححه وأخرجه البزار
(٦) رواه الدارقطني وحسنه

(١) سورة الجاثية : ١٣
(٣) مريم : ٦٤
(٥) رواه الترمذي وابن ماجه

٢ — التحليل والتحریم من الله وحده

المبدأ الثاني: أن الإسلام حدّد السلطة التي تملك التحليل والتحریم فانتزعها من أيدي الخلق، أيّاً كانت درجاتهم في دين الله أو دنيا الناس، وجعلها من حق الرب تعالى وحده.. فلا أعباد أو رهبان، ولا ملوك أو سلاطين، يملكون أن يحرّموا شيئاً تحريماً دينياً مؤبداً على عباد الله. ومن فعل ذلك منهم فقد تجاوز حدّه واعتدى على حق الربوبية في التشريع الديني، ومن رضى بعملهم هذا واتبعه فقد جعلهم شركاء لله واعتبر اتباعه هذا شركاً «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ» (١).

وقد نعى القرآن على أهل الكتاب (اليهود والنصارى) الذين وضعوا سلطة التحليل والتحریم في أيدي أعبادهم ورهبانهم، فقال تعالى في سورة التوبة «اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» (٢).

وقد جاء عدّي بن حاتم إلى النبي ﷺ - وكان قد دان بالنصرانية قبل الإسلام - فلما سمع النبيّ يقرأ هذه الآية، قال: يا رسول الله؛ إنهم لم يعبدوهم! فقال: «بلى؛ إنهم حرّموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم» (٣) وفي رواية أن النبيّ عليه السلام قال تفسيراً لهذه الآية: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه».

ولا زال النصارى يزعمون أن المسيح أعطى تلامذته - عند صعوده إلى السماء - تفويضاً بأن يحلّوا ويحرّموا كما يشاءون، كما جاء في إنجيل متى ١٨: ١٨ «الحق أقول لكم، كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء، وكل ما تحلّونه على الأرض يكون محلولاً في السماء».

كما نعى على المشركين الذين حرّموا وحلّوا بغير إذن من الله.

(١) سورة الشورى: ٢١ (٢) التوبة: ٣١ (٣) الترمذى وغيره وحسنه .
(٢ - الحلال والحرام)

قال تعالى : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ، قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أُمَّ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ » (١) .

وقال سبحانه : « وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ؛ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ » (٢) .
ومن هذه الآيات البينات ، والأحاديث الواضحات عرف فقهاء الإسلام معرفة يقينية أن الله وحده هو صاحب الحق في أن يحل ويحرم وأن مهمتهم لا تعدو بيان حكم الله فيما أحل وما حرم « وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » (٣) . وليست مهمتهم التشريع الديني للناس فيما يجوز لهم وما لا يجوز . وكانوا - مع إمامتهم واجتهادهم - يهربون من الفتيا ، ويحيل بعضهم على بعض ، خشية أن يقموا - خطأ - في تحليل حرام أو تحريم حلال .

روى الإمام الشافعي في كتابه « الأم » عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه قال (٤) : (أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون الفتيا : أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بينا بلا تفسير . حدثنا ابن السائب عن الربيع بن خيثم - وكان أفضل التابعين - أنه قال : إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحلّ هذا أو رضىه ؛ فيقول الله له : لم أحل هذا ولم أرضه ! أو يقول : إن الله حرّم هذا ، فيقول الله : كذبت ؛ لم أحرّمه ولم أئنه عنه) . وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي - من كبار فقهاء التابعين بالكوفة - أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ، فأما أن نقول : هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا ! !

هذا ما نقله أبو يوسف عن السلف الصالح ، ونقله عنه الشافعي وأقرّه عليه ، كما نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية : أن السلف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعا (٥) .

(١) سورة يونس : ٥٩ (٢) النحل : ١١٦ (٣) الأنعام : ١١٩ (٤) الأم ج ٧ ص ٣١٧ (٥) ويؤيد هذا ما روى أن الصحابة لم يجتنبوا الخمر اجتنابا كلياً بعد نزول آية البقرة (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) لأن الآية لم تكن عندهم قاطعة في التحريم حتى نزلت آية المائدة .

وهكذا نجد إماما كأحمد بن حنبل يُسأل عن الأمر فيقول: أكرهه أو لا يعجبني أو لا أحبه أو لا أستحسنه .

ومثل هذا يُروى عن مالك وأبي حنيفة وسائر الأئمة رضى الله عنهم (١) .

٣ - تحريم الحلال قرين الشرك

وإذا كان الإسلام قد نعى على من يحرمون ومن يخللون جميعا ، فإنه قد اختص المحرمين بحملة أشد وأعنف ، نظرا لما في هذا الاتجاه من حجب على البشر ، وتضييق لما وسع الله عليهم بغير موجب ، ولموافقة هذا الاتجاه نزعات بعض المتدينين المتنطعين . وقد حارب النبي ﷺ نزعة التنطع والتشدد هذه بكل سلاح ، وذم المتنطعين وأخبر بهلكتهم إذ يقول : « ألاهلك المتنطعون . ألاهلك المتنطعون . ألاهلك المتنطعون » (٢)

وأعلن عن رسالته فقال « بعثت بالحنيفية السمحة » (٣) فهي حنيفية في العقيدة والتوحيد ، سمحة في جانب العمل والتشريع . وضد الأمرين الشرك وتحريم الحلال وهما اللذان ذكرهما النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى أنه قال « إني خلقت عبادي حنفاء وإنيهم أتتهم الشياطين ، فاجتالهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا »

فتحريم الحلال قرين الشرك ؛ ولهذا شدد القرآن النكير على مشركي العرب في شركهم وأوثانهم وفي تحريمهم على أنفسهم من الطيبات من أنواع الحرث والأنعام ما لم يأذن به الله ومن ذلك تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، فقد كانوا في الجاهلية إذا ولدت الناقة خمسة أبطن آخرها ذكر ، شقوا أذنها ، ومنعوا ركوبها ، وتركوها لآلهتهم ، لا تنحر ولا يحمل عليها ، ولا تطرد عن ماء أو مرعى ، وسموها « البحيرة » أى مشقوقة الأذن ، وكان الرجل إذا قدم من سفر ، أو برأ من مرض أو نحو ذلك سيب ناقته وخلاها ، وجعلها كالبحيرة

(١) فلا يعرف هذا الملقدون الذين يسارعون بإطلاق كلمة « حرام » بدون أن يكون معهم دليل ولا شبه دليل . (٢) رواه مسلم وأحمد وأبو داود . (٣) رواه أحمد .

وتسمى « السائبة » . وكانت الشاة إذا ولدت أنثى فهي لهم ، وإذا ولدت ذكرا فهي لآلئهم وإن ولدت ذكرا وأنثى قالوا وصلت أخاها ، فلم يذبحوا الذكر لآلئهم ، وتسمى الوصيلة . وكان الفحل إذا لقح ولد ولده قالوا : قد حمى ظهره ، فلا يركب ولا يحمل عليه الخ ويسمى « الحامى » وفي تفسير هذه الأربعة أقوال كثيرة تدور حول هذا المحور .

أنكر القرآن عليهم هذا التحريم ، ولم يجعل لهم عذرا في تقليد آبائهم في هذا الضلال « مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ . وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ؟ » (١) .

وفي سورة الأنعام مناقشة تفصيلية لما زعموا تحريمه من الأنعام من إبل وبقر وضأن ومعز ، ساقها القرآن في أسلوب تهكمى ساخر ولكنه مفحم « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ . وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ، قُلْ آلَّذِ كَرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأُنثِيَيْنِ أَمْ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ ؟ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ، قُلْ آلَّذِ كَرَيْنِ حَرَّمَ أُمَّ الْأُنثِيَيْنِ ؟ » (٢) الآية .

وفي سورة الأعراف مناقشة أخرى ينكر الله فيها على المحرمين ، ويبين فيها أصول المحرمات الدائمة .

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ .. قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣)) .

وهذه المناقشات في السور المكية التي تعنى دائما بإثبات العقيدة والتوحيد والآخرة ، حسب أهمية الموضوع الذي تعالجه .

وفي المدينة ظهر بين أفراد المسلمين من يميل للتشدد والترمت وتحریم الطيبات على نفسه ،

(١) المائة : ١٠٣ ، ١٠٤ (٢) الأنعام : ١٤٣ ، ١٤٤ (٣) سورة الأعراف : ٣٢-٣٣